

## دفتر الشروط الخاصة

طلب عروض اسعار رقم 463-AM-2023

### موضوع الشراء SUPPLY & INSTALL TYRES FOR VEHICLES توريد وتركيب اطارات لزوم اليات الهيئة والوزارة

#### المادة ١ : النصوص القانونية التي ترعى عروض الاسعار

بالإضافة الى الشروط المنصوص عنها في المواد أدناه ، تطبق على الفريقين النصوص الواردة في قانون الشراء العام رقم ٤٤ تاريخ ٢٩/٧/٢٠٢٢ ، لذلك يقتضي على العارض الاطلاع عليه والتقييد به على صفحة هيئة او جيرو [www.ogero.gov.lb](http://www.ogero.gov.lb) وعلى المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام [www.ppa.gov.lb](http://www.ppa.gov.lb).

#### المادة ٢ : غاية التلزيم

إن الغاية من هذا الشراء عبر طلب عروض الاسعار هي لتوريد وتركيب اطارات لزوم اليات الهيئة والوزارة SUPPLY & INSTALL TYRES FOR VEHICLES بحسب الواردة في اللوائح والمواصفات الفنية المرفقة بهذا الدفتر.

وذلك على أساس تقديم أسعار بواسطة الطرف المختار، ويُسند التلزيم مؤقتاً إلى العارض المقبول شكلاً من الناحية الإدارية والفنية والذي قدم السعر الأدنى .

يحق لهيئة او جيرو اختيار السعر الأدنى لكل بند حيث سيتم مقارنة الأسعار لكل بند على حده.

#### المادة ٣ : مهلة التنفيذ

ان فترة التنفيذ للقيام بالاعمال المطلوبة هي ٩٠ يوم .

## المادة ٤ : المحاسبة والدفع

يتم تسديد مستحقات الملزتم، بعملة الدولار الاميركي او ما يعادله بالليرة اللبنانية وفقاً لقيمة الفعلية للحصول على العملة الاجنبية عند الدفع، على النحو التالي:

- ٩٠ % من قيمة المواد المستلمة بناءً على محضر الاستلام المؤقت الخاص بها.
- ١٠ % من قيمة الالتزام بعد تسليم كافة المواد المطلوبة بناءً على محضر الاستلام النهائي.

## المادة ٥ : الإستلام

يجري الاستلام على مرحلتين مؤقتاً ونهائياً، ويمكن أن يجري مرة واحدة أو على مراحل تتناول كل مرحلة منها جزءاً من التلزيم. تَسْتَلِمُ الاعمال لجنة الاستلام المحددة لهذه الغاية وتُقْدِمُ تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثة أيام يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملزتم.

في حال تطلب طبيعة المشروع وحجمه مدة تتجاوز الثلاثة أيام، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن خلال مهلة الثلاثة أيام، على الألا تتجاوز المهلة في جميع الأحوال ستين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملزتم.

يتوجب على الملزتم تقديم طلب خطى قبل موعد التسليم يحدد فيه مختلف البنود المطلوب استلامها:

- مرفقاً بكشف مصدق من المديرية المعنية اذا كانت عملية الشراء تتصل بتنفيذ اعمال او اشغال.
- بموجب كشف مصدق من مستودعات او جورو عند وجوب تسليم مواد، على ان يتم توريدها الى مستودعات هيئة او جورو في بئر حسن او الدكوانة.

### الاستلام المؤقت:

يتم الإستلام المؤقت بعد أن يقوم الملزتم بتسليم الاعمال، المواد او الأجهزة المطلوبة إلى مستودعات الإدارية، وتقوم لجنة الإستلام بمطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة ويتم إعداد محضر إستلام مؤقت خاصّ بها.

### الاستلام النهائي:

تقوم لجنة الاستلام بإصدار محضر استلام نهائي بعد انتهاء فترة الضمان.

## المادة ٦ : معايير شروط العارضين

إضافة إلى ما نصت عليه المادتين ٧ و ٥٢ من قانون الشراء العام والمادة الخامسة من دفتر الشروط العامة، على العارض تقديم ما يلي:

### - ضمن الملف رقم ١ (المستندات الادارية والفنية):

يوضع على العرض الشخص الذي لديه الصفة القانونية للتوقيع، على أن يكون مخولاً بذلك وفقاً للإذاعة التجارية أو توكيل رسمي مصدق من كاتب عدل. ويجب أن تحتوي العروض على المستندات التالية تحت طائلة الرفض:

١. عنوان العارض بحسب المستند رقم (١).
٢. طلب إشتراك بالمناقصة العمومية بحسب المستند رقم (٢).
٣. توقيع العارض بحسب المستند رقم (٣).
٤. إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن: المؤسسين، الأعضاء، المساهمين، المفوضين بالتوقيع، المدير، رئيس المال، نشاط العارض، الوقouات الجارية.
٥. إذاعة تجارية محدّد فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض، تبيّن توقيع المفوض قانوناً بالتوقيع على العرض.
٦. شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.
٧. شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.
٨. إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تثبت أن العارض يتعاطى تجارة أو صناعة المواد موضوع الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التلزيم وصالحة للإشتراك في المناقصات في العمومية.

٩. براءة ذمة صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة التزيم تقييد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته. يجب أن يكون العارض مسجلًا في الصندوق وترفض كل إفادة يذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".

١٠. إفادة صادرة عن المحكمة المختصة (السجل التجاري) ثبتت أن العارض ليس في حالة إفلاس وتصفية.

١١. سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو من يمثله قانوناً لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التزيم، خالٍ من أي حكم شائن.

١٢. ضمان العرض المنظم وفقاً لأحكام المادة السابعة أدناه.

١٣. مستند يبين بلد المنشأ .

١٤. شهادة جودة .

١٥. تعهد من العارض أن الاطارات لديها كفالة لمدة سنة على التصنيع وتشمل الكفالة الأعطال الناتجة عن سوء في التصنيع.

١٦. كافة المستندات والكتالوجات الفنية ولوائح مطابقة الموصفات.

١٧. يعتبر العارض فور تقديم العرض ملتزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التزيم، سنداً لقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ الصادر عن مجلس الوزراء.

يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه (أصلية أو صورة مع ابراز الاصل خلال الجلسة او صورة مصدق عنها من المراجع المختصة) وذلك ضمن مهلة ستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التزيم.

#### ضمن الملف رقم ٢ (الأسعار):

يقدم العارض بياناً بالأسعار لكل صنف/بند على حدة ويوقع من قبل العارض، ويتضمن السعر الإفرادي والإجمالي (بالدولار الأميركي) مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب أو تطris أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها.

في حال الاختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

يشمل السعر كافة الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها.

إذا تساوت الأسعار بين العارضين بعد إعطاء السلع اللبنانيه أفضليه ١٠٪ المذكورة في المادة ٢٣ أدناه أعيدت الصفقة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية عين الملتزم المؤقت بطريقة القرعة بين أصحاب العروض المتساوية.

على العارض تقديم عرض الأسعار بعملة الدولار الأميركي، ويجب أن تكون الأسعار المفصلة الإفرادية لكل بند على حده، وعليه أن يشير إلى القيمة الإجمالية كالتالي:

أ- السعر الإفرادي لكل بند.

ب- المجموع لكل بند = السعر الإفرادي  $\times$  الكمية

ت- مجموع كافة البندو

ث- الضريبة على القيمة المضافة

القيمة الإجمالية = ت + ث

- تأكيدات حول العرض

- يُستلزم من قطاع المشتريات في هيئة او جيرو مغلف واحد معدّ لهذه الغاية، والذي يحمل موضوع التزيم فقط دون ذكر أي شيء آخر مميز لهوية صاحب العرض وذلك تحت طائلة رفض العرض.

- وضع المغلف الإداري/الفني ومغلف الأسعار ضمن الغلاف الموحد، ويدون على ظاهر كل غلاف اسم العارض وختمه، موضوع محتوياته، وموضوع التزيم وتاريخ جلسة التزيم.

- تقدم العروض إلى في قطاع المشتريات في مركز هيئة أوجيرو الرئيسي الكائن في بئر حسن في الطابق الأول- الغرفة رقم ١١٠، على أن تصل قبل الوقت النهائي لتقديم العروض والمحدد في الإعلان عن عملية الشراء. وكل عرض لا يقدم ضمن الغلاف الموحد، وفقاً لما هو مذكور أعلاه، أو يصل بعد التاريخ والوقت المحددين تعتبره اللجنة مرفوضاً ولا تقوم بفتحه.
- يجب أن تكون كافة المستندات المقدمة صالحة بتاريخ جلسة فضّ العروض.
- تحديد صلاحية العرض بإضافة ٣٠ يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.
- لا يحق للعارض أن يقدم أكثر من عرض أو خيار واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.

## المادة ٧: الضمانات

تكون الضمانات بحسب المواد ٣٤-٣٥-٣٦ من قانون الشراء العام، ولا يقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك مصرفي أو بإيصال عائد لضمان صفقة سابقة حتى لو كان قد تقرر رد قيمته، وذلك بموجب:

### أ- ضمان العرض:

إذا كانت قيمة الصفقة التقديرية أكثر من ٢٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. على العارض تقديم ضمان للعرض بحسب الآتي:

تحدد صلاحية ضمان العرض بـ ٦٠ يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.  
حددت قيمة ضمان العرض بمبلغ قدره \$٢٥٠٠ (فقط مئة وخمسون دولار اميركي لا غير)، وتكون بموجب:

- كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان بيبيان انه قابل للدفع غب الطلب.
- دفع المبلغ نقداً إلى الصندوق المركزي لهيئة أوجيرو لقاء إيصال يضم إلى مستندات العرض.  
يجب أن يكون ضمان العرض عائداً لهذا التزام بالذات ولصالح هيئة أوجيرو.  
يعاد ضمان العرض إلى العارضين الذين لم يرس عليهم الالتزام بعد إعلان نتيجة التزام، كما يعاد ضمان العرض إلى الملتم عد تقديمه ضمان حسن التنفيذ بعد إبلاغه تصديق الالتزام.

### ب- ضمان حسن التنفيذ:

- يتقدم العارض الرابح عند توقيع العقد بكفالة مصرفية لضمان حسن التنفيذ بنسبة (%) ١٠ عشرة بالمائة من قيمة الالتزام الإجمالية، وعلى الملتم أن يقدمها خلال مهلة أقصاها /١٥/ خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ العقد.

- في حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ، يصدر ضمان العرض.
- يبقى ضمان حسن التنفيذ مجدداً طوال مدة التزام، ويُحسم منه مباشرةً وبدون سابق إنذار ما قد يترتب من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملتم إلى حين إيفائه بكل الموجبات.
- يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملتم عند انتهاء مدة الضمان وبناءً على الاستلام النهائي.

## المادة ٨: فترة الضمان

حددت مدة الضمان ٦٠ يوم تبدأ اعتباراً من تاريخ محضر الإستلام المؤقت، يكفل خلالها الملتم الأجهزة والقطع المسلمة ويقوم باستبدال الأجهزة والقطع الشائنة والمعطلة خلال مدة شهراً واحداً كحد أقصى، وعليه عدم الاعتراض أو الادعاء تحت أي مبرر أو سبب، كما عليه تأمين خبير للمساعدة الفنية طيلة هذه المدة وعند اللزوم، تحت طائلة تطبيق أحكام المادة ١٢.

## المادة ٩: طلبات الاستيضاح - (المادة ٢١ من قانون الشراء العام)

يحق للعارض تقديم طلب استيضاح خطى حول ملفات التزام خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض؛ على هيئة أوجيرو الإجابة خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض.

## المادة ١٠ : فتح العروض

٣- تفّتح العروض بحسب الآلية التالية:

- يتم فض الغلاف الخارجي الموحد لكل عارض على حدة واعلان اسمه ضمن المشاركين في الصفقة، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسلية المسجلة على الغلافات الخارجية والمسلمة للعارضين.

- يتم فض الغلاف رقم (١) (الوثائق والمستندات الإدارية والفنية المنصوص عنها في المادة السادسة اعلاه) وفرز المستندات المطلوبة والتدقّيق فيها تمهدًا لتحديد وإعلان أسماء العارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للاشتراك في بيان مقارنة الأسعار.

- يجري فض الغلاف رقم (٢) (بيان الأسعار) للعارضين المقبولين شكلاً كلًّى على حدة واجراء العمليات الحسابية الازمة، وتدوين السعر الإجمالي لكل عارض بما فيه الضريبة على القيمة المضافة، تمهدًا لإجراء مقارنة واعلان اسم الملتزم المؤقت.

- تُصحح لجنة التلزيم أي أخطاء حسابية محضة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدمة وفقاً لأحكام دفتر الشروط، وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعنى بشكل فوري.

- يمكن لجنة التلزيم، في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزيم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدةها في التأكّد من المؤهلات أو فحص العروض المقدمة وتقييمها.

- تُسجّل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزيم، كما توضع لائحة بالحضور يوقع عليها المشاركون من ممثلي هيئة أو جيرو وهيئة الشراء العام، والعارضين وممثليهم على أن يشكّل ذلك إثباتاً على حضورهم. تُدرج كل المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع الجلسة في سجل إجراءات الشراء.

- لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بالعرض المقدم، بما في ذلك التغييرات الراامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مستوفٍ للمتطلبات مستوفياً لها.

- لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين هيئة أو جيرو أو لجنة التلزيم والعارض بخصوص المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بخصوص العرض المقدم، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إنما طلب استيضاح من أي عارض.

- تُدرج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الشراء بحسب المادة ٩ من قانون الشراء العام.

- في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معينة، يجوز للجنة التلزيم الطلب خطياً من العارض المعنى توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من البند الثاني من المادة ٢١ من قانون الشراء العام.

- تحظر المفاوضات بين هيئة أو جيرو أو لجنة التلزيم وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدّمه ذلك العارض.

## المادة ١١ : قواعد قبول العرض الفائز (او التلزيم المؤقت) وبدء تنفيذ العقد

١. تقبل هيئة أو جيرو العرض المقدم الفائز ما لم:

أ. تُسقط أهلية العارض الذي قدم العرض الفائز وذلك بمقتضى المادة ٧ من قانون الشراء العام ؛ أو

ب. يُلغى الشراء بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٢٥ من قانون الشراء العام؛ أو

ت. يُرفض العرض الفائز عند اعتباره منخفضاً انخفاضاً غير عادي بمقتضى المادة ٢٧ من قانون الشراء العام ؛ أو

٢. يُستبعد العارض الذي قدم العرض الفائز من إجراءات التلزيم للأسباب المبينة في المادة ٨ من قانون الشراء العام

٣. بعد التأكيد من العرض الفائز تبلغ هيئة أوجиро العارض الذي قدم ذلك العرض، كما تنشر بالتزامن قرارها بشأن قبول العرض الفائز (التلزم المؤقت) والذي يدخل حيز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر، الذي يجب أن يتضمن على الأقل، المعلومات التالية:

أ. إسم وعنوان العارض الذي قدم العرض الفائز (الملتزم المؤقت).  
ب. قيمة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان العرض الفائز قد تم تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى.  
ت. مدة فترة التجميد بحسب هذه الفقرة.

٤. فور انقضاء فترة التجميد، تقوم الجهة الشارية بإبلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدي // ١٥ // خمسة عشر يوماً.

٥. يوقع المرجع الصالح لدى الجهة الشارية العقد خلال مهلة // ١٥ // خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قبل الملتزم المؤقت. يمكن أن تتمدد هذه المهلة إلى // ٣٠ // ثلاثة أيام في حالات معينة تحدّد من قبل المرجع الصالح.

٦. يبدأ نفاذ العقد عندما يوقع الملتزم المؤقت والمرجع الصالح لدى سلطة التعاقد عليه.  
٧. لا تُتَّخذ سلطة التعاقد ولا الملتزم المؤقت أي إجراء يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الشراء خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين تبليغ العارض المعنى بالالتزام المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد.  
٨. في حال تمنع الملتزم المؤقت عن توقيع العقد، تُصارِر هيئة أوجиро ضمان عرضه في هذه الحالة يمكن للجهة الشارية أن تلغي الشراء أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والإجراءات المحددة في هذا القانون وفي ملفات التلزم، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول.

**تطبيقات أحكام هذه المادة على هذا العرض بعد إجراء التعديلات اللاحقة.**

#### المادة ١٢: الغرامات (المادة ٣٨ من قانون الشراء العام)

يتوجب على الملتزم القيد بالمهل المحددة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات المحددة فيه.

فرض الغرامات بشكل حكمي على الملتزم بمجرد مخالفته لأحكام العقد دون حاجة لإثبات الضرر. إذا عجز الملتزم عن تنفيذ الأعمال المطلوبة ولأسباب غير ناتجة عن هيئة أوجيرو، يتم احتساب غرامة نقدية قدرها ١% (واحد بالألف) من قيمة الكميات غير المسلمة عن كل يوم تأخير، ويعتبر كسر النهار نهاراً كاملاً، على أن لا تتعدي هذه الغرامة نسبة ١٠% من قيمة الالتزام. إذا ترتب على الملتزم في سياق التنفيذ مبلغ ما، نظيفاً لأحكام وشروط العقد، حق لسلطة التعاقد اقتطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملتزم إلى إكمال المبلغ ضمن مدة معينة، فإذا لم يفعل اعتباراً ناكلاً وفقاً لأحكام الفقرة (أولاً) من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

#### المادة ١٣: إجراءات الاعتراض (الفصل السابع من قانون الشراء)

يحق لكل ذي صفة ومصلحة ، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الاعتراض على اي اجراء أو قرار صريح أو ضمني تتخذه أو تعتمده أو تطبقه أي من الجهات المعنية بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد، وذلك خلال فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل، والتي تبدأ من تاريخ تبليغ العارض الفائز، وفي الفترة التي تسبق نفاذ العقد.

تعتبر المحاكم اللبنانية المرجع القضائي الوحيد للبت في كل خلاف يمكن ان يحصل من جراء تنفيذ هذا الالتزام.

#### المادة ١٤: دفع الطوابع والرسوم

إن كافة الطوابع والرسوم التي تتوجّب وفقاً لأنظمة والقوانين المرعية لإجراء الاعتراض عن هذا الالتزام هي على عاتق الملتزم، بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة.

#### المادة ١٥: مسؤولية العارض عن عرضه

ان العارض مسؤول عن عرضه بكل التفاصيل والمندرجات.

## المادة ١٦ : الغاء الشراء

يحق لهيئة أوجيرو الغاء الشراء و/أو أي من اجراءاته وفقاً للمادة ٢٥ من قانون الشراء العام.

## المادة ١٧ : انتهاء العقد ونتائجها

يحق لهيئة أوجيرو إنهاء العقد ونتائجها وفقاً للمادة ٣٣ من قانون الشراء العام، وذلك في حالات النكول، الانهاء، الفسخ مع ما يترتب عن نتائج انتهاء العقد بحسب البند الرابع من المادة ٢٢ أدناه.

## المادة ١٨ : استبعاد العارض

تستبعد هيئة أوجيرو العارض من إجراءات التلزيم بسبب عرضه منافع أو من جراء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب المصالح وذلك في احدى الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٨ من قانون الشراء العام.

## المادة ١٩ : الانظمة التفضيلية

خلافاً لأي نص آخر، يمكن إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشاً وطنياً أفضلية بنسبة ١٠ / عشرة بالمئة عن العروض المقدمة لسلع أو خدمات أجنبية. تُعطى الأفضلية لمكونات العرض ذات المنشأ الوطني.

## المادة ٢٠ : قواعد بشأن العروض المنخفضة الأسعار انخفاضاً غير عاديًّا

يجوز لهيئة أوجيرو أن ترفض أي عرض إذا قررت أنَّ السعر، مُقترباً بسائر العناصر المكونة لذلك العرض المقدم، مُنخفض انخفاضاً غير عاديًّا قياساً إلى موضوع الشراء وقيمة التقديرية وتطبق أحكام المادة ٢٧ من قانون الشراء العام في هذا الشأن.

## المادة ٢١ : قيمة العقد وشروط تعديلهَا

١. تكون البدلات المتفق عليها في العقد ثابتة ولا تقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محددة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الاستثنائية التالية، على أن يكون منصوص عليها صراحة في ملفات التلزيم:

أ- تطبيقاً لمعادلات تُستند إلى مؤشرات أسعار رسمية محلية وعند الإقتضاء دولية عندما لا تكون هذه المعادلات مُغطاة ضمن قيمة العقد.

ب- تطبيقاً لتعديلات ضريبية تؤدي إلى زيادة تكلفة تنفيذ العقد.

ت- عندما تبرز الحاجة إلى كميات إضافية لأشغال أو سلع أو معدات أو تكنولوجيا أو خدمات من نفس المورِّد أو المقاول، لأسباب تتعلق بتوحيد المواصفات أو بسبب الحاجة إلى التوافق مع السلع أو المعدات أو التكنولوجيا أو الخدمات أو الأشغال الموجودة، مع الأخذ في الاعتبار فعالية عملية الشراء الأصلية في تلبية احتياجات هيئة أوجيرو، وعلى الألا تتخطى قيمة الإضافة ٢٠٪ من قيمة العقد الأساسي لعقود اللوازم والخدمات و ١٥٪ لعقود الأشغال.

ث- في حالة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤٦.

ج- عندما تصدر قوانين أو مرسومات من شأنها التأثير على قيمة العقد، وعلى أن يُعلَّم ذلك بموجب تقرير من هيئة أوجيرو.

ثرابي شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد.

## المادة ٢٢: أسباب انتهاء العقد ونتائجه

**أولاً: النكول:** يُعتبر الملزם ناكلاً إذا خالف شروط تنفيذ العقد أو أحكام دفتر الشروط هذا، وبعد إنذاره رسميًا بوجوب التقييد بكافة موجباته من قبل سلطة التعاقد، وذلك ضمن مهلة تتراوح بين خمسة أيام كحد أدنى وخمسة عشر يوماً كحد أقصى، وانقضاء المهلة هذه دون أن يقوم الملزם بما طلب إليه. وإذا اعتبر الملزם ناكلاً، يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في البند (أولاً) من الفقرة الرابعة من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

### ثانياً: الانهاء

- ١- ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في الحالتين التاليتين:
  - أ- عند وفاة الملزם إذا كان شخصاً طبيعياً، إلا إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب موافلة التنفيذ من قبل الورثة.
  - ب- إذا أصبح الملزم مفلساً أو معسراً أو خلّت الشركة، وتطبق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
- ٢- يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعرّض على الملزם القيام بأي من إلتزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.

### ثالثاً: الفسخ

١. يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في أي من الحالات التالية:
  ٢. إذا صدر بحق الملزם حكم نهائي بارتكاب أي جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية للإجراءات؛
  ٣. إذا تحقق أي حالة من الحالات المذكورة في المادة ٨ من هذا القانون.
  ٤. في حال فقدان أهلية الملزם.
  ٥. إذا فُسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من هذا البند تطبق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من هذه المادة.

### رابعاً: نتائج انتهاء العقد:

١. في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحددة في المادة ٣٣ من قانون الشراء العام، أو في حال تحقق حالة إفلاس الملزם أو إعساره، أو في حال وفاة الملزם وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تُتبع فوراً، خلافاً لأي نص آخر أحكام الفقرة رابعاً من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
٢. لا يتربّط أي تعويض عن الخدمات المقدمة أو الأشغال المنفذة من قبل من ثبت قيامه بأي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة الأولى من «ثالثاً» من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
٣. ينشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الإلكتروني لهيئة أوجиро إن وجد وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

## المادة ٢٣: شروط خاصة

تعتبر المواقف الفنية الواردة في المستندات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من دفتر الشروط الخاصة، وعلى العارض الالتزام بكافة الشروط والمتطلبات المحددة فيها.

### المرفقات:

- المستندات الواجب على العارض تقديمها.

- الغلاف الموحد .

مستند رقم ١

عنوان العارض

: اسم الشركة

: العنوان

: الهاتف

: الفاكس

: صندوق بريد

: البريد الإلكتروني:

بيروت في

التوقيع والختم

## تصريح / تعهد

طلب إشتراك بطلب عروض اسعار

أنا الموقع أدناه .....  
 الممثل بالتوقيع عن مؤسسة/شركة .....  
 رقم الهاتف .....، مكتب ..... البريد الالكتروني: .....

اصرح انني وبعد الاطلاع على دفتر الشروط وهذه المستندات التي لا يمكن بأي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الاعمال المطلوبة وشروط تنفيذها، اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبالتقيد بها وتنفيذها كاملة دون أي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام، وذلك لمصلحة الإداراة في كل عقد من أي نوع كان، يتراوح مالاً عاماً.

ونؤكد ما يلي:

ليس لنا، أو لموظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة. وسنقوم بإبلاغ هيئة أوجIRO وهيئة الشراء العام في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح. لم ولن نقوم بمارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو معرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحتنا. ولم نقدم على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركون بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.

في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن تكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أياً كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه.

إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا لللاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

وأصرح انني وبعد الاطلاع على هذه المستندات التي لا يمكن بأي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الاعمال المطلوبة، وانني اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبمدة صلاحية العرض المحددة في دفتر الشروط هذا وبالتقيد بها وتنفيذها كاملة دون اي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك. كما اصرح بانني وضعت الاسعار وقبلت الاحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذًا بعين الاعتبار كل شروط التأمين ومصاعب تنفيذه في حال وجوده.

التاريخ

ختم وتوقيع العارض

طوابع بقيمة
خمسون ألف ليرة

توقيع العارض

نحو الشركة:

نرافق ربطاً المستندات التالية:

- إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن: المؤسسين، الأعضاء، المساهمين، المفوضين بالتوقيع، المدير، رئيس المال، نشاط العارض، الوقواعات الجارية.
- إذاعة تجارية محدّد فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض، ثبّين توقيع المفوض قانوناً بالتوقيع على العرض.
- شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.
- شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.
- إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تثبت أن العارض يتعاطى تجارة أو صناعة المواد موضوع الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التأييم وصالحة للإشتراك في المناقصات في العمومية.
- براءة ذمة صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة التأييم تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته. يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق وترفض كل إفادة يذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".
- إفادة صادرة عن المحكمة المختصة (السجل التجاري) تثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس وتصفية.
- سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو من يمثله قانوناً لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التأييم، حالٍ من أي حكم شائن.
- ضمان العرض المنظم وفقاً لأحكام المادة السابعة أدناه.
- مستند يبين بلد المنشأ.
- شهادة جودة .
- تعهد من العارض أن التجهيزات مكفولة لمدة سنة على الأقل من تاريخ الاستلام النهائي وتشمل الكفالة للأعطال الناتجة عن سوء في التصنيع.
- كافة المستندات والكتالوجات الفنية ولوائح مطابقة المواصفات.
- يُعتبر العارض فور تقديمها العرض ملتزماً برفع السريعة المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو يننقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التأييم، سنداً لقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ الصادر عن مجلس الوزراء.

وعليه يكون السيد: \_\_\_\_\_  
هكذا :

التواقيع \_\_\_\_\_  
التوقيع في \_\_\_\_\_  
التوقيع والختم  
التوقيع والختم

### ضمان العرض

نحو الشركة : \_\_\_\_\_

نرافق طيه

- كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه بقيمة \$/٢٥٠ (فقط مئتان وخمسون دولار اميركي لا غير)،**  
صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبين انه قابل للدفع غب الطلب .
- دفع المبلغ نقدا إلى الصندوق المركزي لهيئة او جبرو لقاء إيصال يضم الى مستندات العرض.**  
كضمان عرض بحسب المادة السابعة من دفتر الشروط الخاصة العائد لطلب عروض اسعار رقم ..... .

بيروت في

التوقيع والختام

كتاب ضمان العرض

صرف .....  
لجانب هيئة أوجيرو

**الموضوع:** كتاب ضمان العرض لصالحك بقيمة / // فقط، بناء للأمر السيد ..... وذلك للإشتراك في (عنوان الصفة)

ان مصرف ..... مركزه ..... الممثل ..... بالسيد ..... الموقع عنده أدناه وذلك بصفته ..... ، وبناء للأمر السيد ..... (او السادة ..... او الشركة ..... )، يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض او للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد او شرط أي مبلغ تطلبوه به حتى حدود (تحديد العقيمة والعملة بالارقام والاحرف) نقداً وذلك عند اول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم دون أي موجب لبيان اسباب هذه المطالبة . وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط او عقد بينكم وبين الأمر السيد ..... ( او السادة ..... او الشركة ..... ) وبانه لا يحق لمصرفنا في أي حال من الاحوال ولا في أي وقت كان الامتناع او تأجيل تأدية أي مبلغ قد تطلبوتنا به بالاستناد الى كتاب الضمان هذا . كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة او في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم او عن أي مسؤول لديكم ، او حتى ان يقبل أي اعتراض قد يصدر عن السيد ..... ( او السادة ..... او الشركة ..... او غيره (او غيرهم او غيرها) بشأن دفع المبلغ اليكم بناء لطلبكم.

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية ..... وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً الى ان تعديوهلينا او الى ان تبلغونا اعفاءنا منه . ان كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد الى كتاب الضمان هذا بناء لطلبكم، يخضع المبلغ الاقصى المحدد فيه بذات المقدار.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان . وتتفيداً مما لهذا الموجب نتخذ لنا محل اقامة في مركز مؤسستنا في .....  
المكان : .....  
الصفة : .....  
الاسم : .....  
التوقيع: .....

تصريح النزاهة<sup>١</sup>

عنوان الصفقة: \_\_\_\_\_

الجهة المتعاقدة: \_\_\_\_\_

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة: \_\_\_\_\_

إسم الشركة: \_\_\_\_\_

نحن الموقعون أدناه نؤكد ما يلي:

١. ليس لنا، أو لموظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة.

٢. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.

٣. لم ولن نقوم، ولا أيّ من موظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو معرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحتنا.

٤. لم نقدم، ولا أيّ من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركون بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأيّ كان.

٥. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن تكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أيّاً كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعية بشأنه.

إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا لللاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ: \_\_\_\_\_

الختم والتوقيع

<sup>١</sup> - يرفق هذا التصريح بالعرض

## جدول الكميات والأسعار

OGERO		Quotation Request		طلب عرض اسعار		أوجيرو			
				Supply & Install tyres for the Ministry of Telecom & Ogero Vehicles					
QR	2023AM463 - 402	1 of 1				QR Date	22/08/2023		
عرض رقم : تاريخ :									
#	A- ITEM CODE B-ITEM DESCRIPTION	MATERIALS	المواد	ا- رمز الصنف بـ الترجمة	UNIT الوحدة	Quantity الكمية	Unit price سعر الوحدة	Total Price الكلفة الإجمالية	Wording
VETI0064	225/65/17	طواب	طواب	EA	30.00				
225/65/17		طواب			10.00				
VETI0036	215/60/16	طواب	طواب	EA	8.00				
215/60/16		طواب			8.00				
VETI0031	175/70/14	طواب	طواب	EA	2.00				
175/70/14		طواب			2.00				
VETI0054	185/65/15	طواب	طواب	EA	8.00				
185/65/15		طواب			8.00				
VETI0072	235/70/16	طواب	طواب	EA	10.00				
235/70/16		طواب			10.00				
VETI0027	185/65/14	طواب	طواب	EA	8.00				
185/65/14		طواب			8.00				
VETI0041	195/70/15	طواب	طواب	EA	40.00				
195/70/15		طواب			40.00				
VETI0067	205/55/16	طواب	طواب	EA	78.00				
205/55/16		طواب			78.00				
VETI0051	195/65/15	طواب	طواب	EA	56.00				
195/65/15		طواب			56.00				
VETI0034	175/70/13	طواب	طواب	EA	90.00				
175/70/13		طواب			90.00				
VETI0052	8 piles 195/15	طواب	8 piles 195/15	EA					
8 piles 195/15		طواب							
					Grand Total				
					VAT				
					Grand Total With VAT				

## المواصفات والشروط المطلوبة

للتفصل بالاطلاع على صبات المواد لتوريد وتركيب دوالب لجميع الفئات الالزمه لآليات الهيئة والوزاره .

المواصفات المطلوبة :

- ١- بلد المنتج (صيني- كوري أوروبى).
- ٢- النقاشه (لجميع الأحوال الجوية).
- ٣- كفالة سنة على التصنيع.
- ٤- شهادة الجودة ضرورية.
- ٥- تاريخ التصنيع ( لا يتعدي السنة).
- ٦- ثمن الدواليب يشمل التركيب والتصدير .